

القضية الجنوبية في الهيئات الدولية

مقاربة أولية في تقرير مجموعة الأزمات الدولية (1 - 2)



د. قاسم الحبشي

والحكومات المختلفة للحوول دون ظهور النزاعات الدموية وتوسيتها. وقد ساهمت منذ تأسيسها في صناعة السياسات الدولية تجاه عدد من البلدان التي شهدت أزمات حادة مثل السودان وباكستان ورواندا وكوسوفو وإيران وفلسطين والصومال.

وقد سنحت لي فرصة التعرف المباشر على هذه المنظمة قبل أشهر في عدن الحبيبة، حينما زارتها الباحثة أيبيريل الي كبيرة المحللين لشبه الجزيرة العربية في أبريل من العام 2011م.

تم ذلك بالتنسيق من قبل أحد الأصدقاء النشطاء الذي رتب لعدد من الزملاء ولي للاتقاء بها في أحد الفنادق بالمنصورة، كنا خوسة على ما اعتقد، من نشطاء الحراك الجنوبي في عدن والمشتغلين بالحق الأكاديمي.

حضرنا قبل الموعد بنصف ساعة تقريبا، وحضرت هي في الوقت المحدد للجلسة الساعة الثالثة عصرًا، جاءت بمفردها دون أن يرافقها أحد، سلمت علينا بالعربية وجلسنا... كانت سيدة في مطلع العقد الثالث ممشوقة القوام جميلة بشوشة وأثقة من نفسها.

كان موضوع اللقاء هو (القضية الجنوبية ومآلاتها في ظل «ثورة التغيير الراهنة» في الشمال، أول ما جلست فتحت حقيبتها وأستل منها القلم والورق معلنة بذلك بدء المقابلة والشروع بالعمل الذي اجتمعنا من أجله.

كانت أسئلتها دقيقة ومنهجية ومباشرة وباللغة العربية، والإنجليزية أحيانا، وكانت تستمع باهتمام وتدون جميع الإجابات، التي اجتهدتنا على إيرادها، بشأن «القضية الجنوبية والحراك الجنوبي»، والعلاقة مع الشمال و«الثورة» والتوقعات، وأثناء الحوار كشفت في تعليقاتها عن إحاطة جيدة بجوانب القضية الجنوبية وتاريخها وتفصيلها، استمرت المقابلة لمدة خمس ساعات انتهت بالباحثة بنكتة ذكية ومعبرة عن «ثورة التغيير في صنعاء» وقبل أن تستأنن بالمغادرة وعدت بنشر تقرير متكامل عن القضية الجنوبية عن مجموعة الأزمات الدولية.

وهذا ما تم فعلا في 20 أكتوبر من العام 2011م، وهو تقريبا الموعد الذي حددته الباحثة الي. فما أثير حمله ذلك التقرير، وما أهمية العملية فيما يخص القضية الجنوبية، وكيف يمكنها مقارنته وقراءته وفهمه في هذه اللحظة التاريخية الخطيرة؟؟ وغير ذلك من الأسئلة.

هذا هو ما نود فعله في هذه المقاربة الأولية والقراءة السريعة لـ (تقرير مجموعة الأزمات الدولية) الذي حمل عنوانا شديدا اللالة ويبلغ العبرير.. «نقطة الانهيار.. القضية اليمينية الجنوبية»!

في البدء نتوقع أن يكون هذا التقرير المهم قد استقبل وأثار ردود فعل مختلفة ومتباينة سلبية وإيجابية، استنكارا وتأييدا، لاسيما عند أصحاب القضية وأنصارها، فضلا عما يمكن أن يثيره عند خصومها وغرماؤها، وهذا أمر طبيعي ويمكن ومحتمل في مجال الشؤون السياسية والاجتماعية الخاضعة للصراعات والمنازعات بين القوى والمصالح المتناقضة والمتحاربة، غير أن ما يمكن التشديد عليه هنا هو الآتي:

أولا : إن قضية شعب الجنوب (...) هي قضية حقيقية ومشروعة وعادلة وحويوية وراهنة وخطيرة وحاسمة وأولية ومحورية ونوعية ومستقلة وجديرة

أخذت القضية الجنوبية تحظى باهتمام المنظمات والهيئات العالمية منذ أن أعلنت القوى الشمالية المهيمية الحرب الشاملة ضد الجنوب في صيف عام 1994م، واحتياج عدن في 1994 / 7 / 7م، حتى اليوم حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي القرارين (924 - 931) أدانت فيهما الحرب، وطلبت بوقفها وعدت طرفي الصراع إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات لحل الخلافات السياسية بالوسائل السلمية وعدم فرض (الوحدة) بالقوة العسكرية وحذرت من ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، كان ذلك في 6 / 1 - 6 / 29 من عام 1994م، وفي السياق ذاته جاءت دعوات جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، وكثير من المنظمات والدول والهيئات الإقليمية والدولية، يا حيدا لو أن قيادات الحراك الجنوبي قامت بجمعها وفهرستها وتوثيقها وإعادة نشرها لما لذلك من أهمية للقضية الجنوبية.

وعلى مدى السنوات المنصرمة من (...) والقمع العسكري الشمالي للجنوب «المهزوم» توالى الدراسات والتقارير الصادرة عن المنظمات والمراكز المتخصصة والمعنية مثل منظمة العفو الدولية التي أصدرت عشرات التقارير بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الجنوب، وما يحدث من جرائم ضد الإنسانية، وفي السياق ذاته جاء تقرير «هيومن رايتس واتش» في ديسمبر 2009م بعنوان «باسم الوحدة... رد الحكومة اليمنية الوحشية على احتجاجات الحراك الجنوبي»، جاء في خلاصته:

«بدأت أزمة خطرة لحقوق الإنسان تتكشف في جنوب اليمن، مع رد قوات الأمن الحكومية على دعوات الانفصال بحملة قمعية عنيفة استهدفت الحراك الجنوبي.. وقد ارتكبت انتهاكات واسعة بالجنوبيين، منها القتل غير القانوني والاحتجاز التعسفي والضرب وقمع حريات التجمع والتعبير واعتقال الصحفيين وآخرين».

هذا فضلا عن مواقف عدد واسع من المنظمات العالمية والإقليمية والمحلية ومراكز ومعاهد الدراسات والأبحاث والأفراد من الدارسين والكتاب الذين كتبوا عن الجنوب المنهوب منذ عام 1994م حتى الآن.

وبهنا في هذه العجالة التركيز على تقرير «مجموعة الأزمات الدولية» الذي صدر في 20 أكتوبر من العام 2011م تحت عنوان بالغ الدلالة «نقطة الانهيار.. قضية اليمن الجنوبي» في (45) صفحة بالغة الإنجليزية تترجم منه «المخلص التنفيذ والتوصيات» وهو ما يعنينا هنا. ويحسن بنا أن نتعرف في البدء على الهيئة الدولية التي أصدرت هذا التقرير المثير والخطير، فمن هي مجموعة الأزمات الدولية؟

«انترناشيونال كرايسيس جروب» تأسست في بروكسل عام 1995م وتمتلك مكاتب في معظم عواصم العالم، وقد أهم مؤسسة بحثية متخصصة في القضايا الاستراتيجية العالمية، وهي مؤسسة مهنية مستقلة ذات شخصية اعتبارية غير ربحية وغير رسمية تمثل مهمتها في منع حدوث صراعات وتسوية النزاعات الدموية حول العالم من خلال إجراء الدراسات الميدانية للقضايا والحالات والتقييمية الخطيرة والجديرة بالاهتمام والدراس والتحليل واقتراح الحلول والمعالجات الممكنة والتابعة لها.

وهي المصدر العالمي الأول للتحليلات والمشورات المقدمة للمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي

أبدوا الجنوب عن شعب الأيدولوجيا



غوسن كشميم

المتابعون والخبراء العسكريون مستغربون لعدم قدرة المؤسسة العسكرية اليمنية رغم تنوع آلياتها العسكرية المزودة بكافة أنواع الأسلحة على الحسم وفرض نفوذها وسيطرتها؟؟

غير أن تبريراتها تلقي باللوم على التواطؤ ونشي من الخيانات في صفوف قياداتها معززة ذلك أقوال شهود تحدثوا لصحيفة البيان.. الشهادات «بينت أن قيادة المنطقة الجنوبية بلغت بوجود قوارب مجهولة بالمنطقة القريبة من ذات مساحات جغرافية واسعة تعاني من بؤس الفقر ونقص الموارد!!» ومن دون شك فإن تأثير تداعيات العنف سيقوض الأوضاع الأمنية المستقرة وسيربك نشاط الملف الاقتصادي وحركة النقل لاسيما في مدينة المكلا حاضرة خصوموت التي يرتفع فيها سقف نشاط الحركة الشعبية الجنوبية المطالبة بفتح الارتباط، على الصعيد السياسي، وكلا الملفين مرتبطان ببعضهما.

بالاهتمام والقلق والبحث والدراسة كظاهرة وواقعة وقيمة مهمة في ذاتها، ولذاتها ومن أجل ذاتها، بغض النظر عن علاقاتها وارتباطاتها وتأثيراتها بالقضايا والمشكلات الأخرى المحلية والإقليمية والدولية، وهذا هو معنى العنوان : «نقطة الانهيار.. قضية اليمن الجنوبي»، هكذا حضر «اليمن الجنوبي» من حيث هو قضية منفصلة عن «اليمن الشمالي» وثمة فرق لو أنه قال : «جنوب اليمن» أو «اليمن نقطة الانهيار قضية جنوب اليمن».

وهذا يعني فيما يعنيه أن العالم بهيئاته ومستوياته العليا قد بدأ يتفهم ويدرك معنى «القضية الجنوبية» على نحو أفضل وهذا يشير بمستقبل مهم لوضع القضية على الصعيد العالمي ومنعها قوة تفاوضية أكبر.

ثانياً : هذا التقرير يعني أن القضية الجنوبية، لم تعد تعني أصحابها في الجنوب أو أعدائها في الشمال ولا قوى الهيمية الإقليمية فحسب بل غدت شأننا عالميا ومشكلة دولية تثير قلقا واهتماما في مختلف الهيئات والمنظمات والاعتماد الكبرى المتحكمة بصناعة القرارات والسياسات الدولية.

ثالثاً : هذا التقرير يعني أن معاناة الجنوبيين وتضحياتهم ومقاومتهم وثورتهم السلمية وحراكهم الجنوبي السلمي المتواصل منذ 17 / 7 / 1994م ضد الحرب الغاشمة و (...) وجرائمه ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية التي تعرض لها.. وكل العدايات والأوجاع والآلام والانتهاكات التي لحقت بالجنوبيين لم تنهض سدى بل أخذت تؤذي ثمارها وتتآخذه ولا يضع حق وراءه مطالب.

وحيثما نحاول قراءة نص «المخلص التنفيذي والتوصيات» المنشور في كثير من الصحف المحلية والعربية والدولية والمواقع، فسوف نلاحظ تردد التقرير وتذبذبه بين المقترضات والاعتبارات السياسية والأيدولوجية الوظيفية للمنظمة المعنية بـ (دراسة الأزمات) واقتراح حلول لها، وهي وظيفة توفيقية تنطلق من القاعدة الشهيرة «السياسة فن الممكن» والقاعدة التي ترى أن المعيار الحاسم في الشأن السياسي، ليس «صحيح أم زائف» بل «ممكن عمله أم غير ممكن»، «يمكن تحقيقه أم غير ممكن»؟.

من هذا المعيار الحاكم تأتي الوظيفة الأيدولوجية للتقرير، وهو بذلك يقع على طرف نقيض من المعيار العلمي والحياد الأكاديمي، والتجرد المهني الموضوعي، وبهذا يمكن التماس العذر والتبرير لتناقضات التقرير. استهل التقرير توصيفه للمشهد الراهن بالنص الآتي:

«شجرة أشعث من الاحتجاجات الشعبية المصحوبة بموجات متقطعة من العنف لم تسهم كثيرا في توضيح المستقبل السياسي لليمن، لقد فشلت احتجاجات الشارع حتى الآن في إسقاط الرئيس صالح أو إحراز إصلاحات مؤسسية حقيقية... وسط حالة من انعدام اليقين تغذيها الأزمة المستمرة، فإن وحدة البلاد - خصوصا وضع الجنوب - على المحك... وقد تصبح وحدة اليمن جزءا من الماضي».

حينما أتذكر أسئلة الباحثة أيبيريل الي الأثفة الذكر أفهم المقصود بهذا التوصيف المتشائم للوضع إذ كانت (مجموعة الأزمات الدولية) مثلها مثل كثيرين تراهن على نجاح «ثورة التغيير» في اتواء القضية الجنوبية وحلها، بما يرضي الجنوبيين، حيث

الإرهاب واحد في أبنين أو في أرحب



عبدالناصر الملوح

الإرهاب يبدأ أفكرا قبل أن يكون "سيارة" مفخخة تنتزع الأرواح وتمزق الأجساد.. وسواء كانت الجهة المنفذة لتنظيم القاعدة أو جماعات جهادية أو مليشيات قبلية وحزبية لا فرق، كما أنه لا فرق إطلاقا بين ما تتعرض له اليوم- بعد التوقيع على المبادرة الخليجية- المؤسسة العسكرية الوطنية وفي مقدمتها الحرس الجمهوري في أبين، حضرموت، البيضاء، شبوة، وما تعرضت له وحدات الحرس الجمهوري في مديريةتي أرحب ونهم بمحافظة صنعاء قبل التوقيع على المبادرة.

إنه الإرهاب بعينه تمارسه جماعات العنف «المتأسلمة» وان اختلقت سمياتها، والهدف في الحالتين واحد... ضرب المؤسسة العسكرية الوطنية وفي مقدمتها وحدات الحرس الجمهوري بما تشكله من قوة ضاربة تقف حجر عثرة أمام طموحات تلك القوى ومشاريعها. والرابط التنظيمي والفكري بين القاتلين على المواجهات في أرحب ونهم «حزب الإصلاح» بتحالفاته القبلية والعسكرية والدينية» وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، موجود.. وكيفينا معرفة ان كليهما - الإصلاح والقاعدة- تخلفا من ضلع حركة الإخوان المسلمين، كما لو ان الإصلاح كحزب يمثل الجناح السياسي للحركة في حين «القاعدة» يمثل الجناح العسكري. ولن ندع سرا إذا قلنا ان الأفغان العرب الذين عادوا من أفغانستان أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات وشاركوا في حرب 94م تحت لواء «الجهاديين» قد تم تسكينهم لاحقا في صفوف الفرقة الأولى مدرع ومؤسسها أجي ووطنيين في مستوطنات زراعية وسمكية بواسطة وأشرف اللواء علي محسن الأحمر. إرهابي القاعدة وهو يقود سيارة مفخخة مستهدفا حراس الفصر الجمهوري في المكلا «حزب موت» لم يكن مجنونا، وإنما بعد نظرفه وتقنيته قد تبدو تصرفا جنونية تماما وغير منطقية، كما كان له أن يقدم على فعل ذلك لو لم يكن هناك من استطاع اقتناعه بأن الطريق إلى الجنة بل إلى الفردوس الأعلى حيث النبيين والصلوة تبدأ من هنا!.....!!»

وكذلك هو حال أولئك النفر الذين تسللوا يوم 2011 / 8 / 28م عبر قوات الصرف الصحي إلى

أمسية ثورية ساهرة تخللتها الأناشيد ورقصات البرع

ثوار حزب (الإصلاح) يحتفلون

بإحراق علم دولة الجنوب السابقة



قام مساء أمس الاول أعضاء وانصار حزب الإصلاح المعتمسون في ما تسمى ساحة (التغيير) بالقرب من بوابة جامعة صنعاء ومقر الفرقة الأولى بقيادة مجرم حرب الجنوب على محسن الأحمر، بإحراق علم دولة الجنوب السابقة في حفل ساهر تخللته رقصة البرع، والهتافات المعادية للقضية الجنوبية ومن يؤمن بها، وذلك كدليل قاطع على الحقد الدفين الذي بلغ فيهم البلعوم.

نعم إنها ثورة (التغيير) كما سماها الكثير من الشخصيات القيادية الجنوبية والشمالية على حد سواء، ولقد ازعجهم سماع صوت الجنوب وأنين أبناء الجنوب مما عمله قادة وشيوخ وتجار حزب (الإصلاح) الحركية التي مهدت «لانتفاضة اليمنية».

وفي إشارة إلى ما كان ينبغي فعله «للتفاوض على تسوية سلمية للقضية الجنوبية» توصل التقرير إلى أنه «ما من مؤشر على أن اليمن يسير نحو ذلك، ... وتنامى الإحباط ومع انهام ثقة الجنوبيين، بأن أي شيء يحدث في الشمال يمكن أن يحسن من أوضاعهم».

ولخص التقرير إلى أن «ثمة مخاطر عدة في هذا المازق السياسي» المستحکم وهو ما يؤشر على وجود سيناريوهات محتملة منها:

- مزيج من الانهيار في الأحوال الأمنية والاقتصادية في سائر أنحاء البلاد، ومزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار في الجنوب..
- اندلاع حرب أهلية شاملة بين النخب اليمنية المتنافسة في الشمال، وهذا يدفع الجنوب (إلى السعي بجديرة إلى الانفصال)، وهذا مزيج خطر يمكنه أن يقضي إلى توسيع الجماعات العنيفة ونفوذها في شبه الجزيرة العربية)، هذه قراءة النظم واستراتيجية السيطرة.

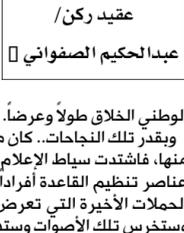
ويورد التقرير النتائج المحتملة بشأن مستقبل الجنوب وهي أربعة:

1. بقاء الوضع الحالي (للوحدة) مع تحسين أداء الحكومة.
2. المحافظة على دولة الوحدة مع منح صلاحيات واسعة للمحافظات.
3. إقامة دولة فيدرالية تتكون من إقليمين أو أكثر.
4. انفصال الجنوب.

ويرى التقرير «أن من بين هذه السيناريوهات: فإن الأول والأخير يشكلان وصفتين لتصاعد الصراع»، ويقترح التقرير التركيز «على الخيارين الواسطين (كحد أدنى رغم أن كليهما يحفل بالمشاكل) والخوف التي دعا إلى عدم التقليل منها بل يجب التعبير عنها علنا ومناقشتها بجديرة من خلال منازرات رسمية ومفاوضات سلمية، بإشراف القوى الإقليمية والدولية الفاعلة.

ويخلص إلى أن ثمة «فرصة نادرة لإعادة تعريف العقد السياسي الناقص والغاشل في اليمن، وإذا لم يتم القيام بشيء وفورا للتصدي سلميا للمظالم الوطنية الشاملة والمظالم الجنوبية على نحو خاص؛ فإن فضلا أكثر سوادا وشؤما على وشك البداية».

بعد أن تجلت عوامل البناء الكمي والنوعي في خلق الثقة والإيمان بنبل المقاصد لدى مقاتلي قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة، وما أبدوه من صمود تترزح عن أمامه الإزادات وتجتو لصبه النوازل، ويتوقف لأجله التيار الوثني الكاذب... تحولت الأيدي الخبيثة العارثة إلى ممارسة أشكال أخرى لتعبر بها عن مكوثات مخططاتها ودسايسها.. فعمدت وسائل الإعلام التبعية المأجور إلى ممارسة الدجل والتضليل الإعلامي وتكوين رأي عام مزيف كطريقة أخرى للنيل من هذا التشكيل العسكري الاستراتيجي (قوات الحرس الجمهوري، والقوات الخاصة)، لتشويه ملامحه البطولية ووثباته التاريخية التي تقرد بها دون تشكيبات جيوش العالم والتي حظي



عقيد ركن / عبدالحكيم الصفواني

بعدها باهتمام وتقدير واعتزاز كل اليمانيين الشرفاء، فأصبح رفيق نضالهم مجسداً آمالهم وطاعتهم الأمنية، محافظا على المكاسب الوطنية والمصالح الحيوية والاقتصادية للشعب. وما زادت ثقة اليمانيين الإاقوة وصلابة وجاهزية، وانضباطا عسكريا واعيا وصارما، منفذاً التوجيهات الصادرة إليه من القيادة العسكرية العليا، وقيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة.

تلك المواقم شكلت زادا لهذا التشكيل ففاض غمار دوره الوطني الخلاق طولا وعرضا.

وبقدر تلك النجاحات... كان محط استهدافات وتصفيات لا طائل منها، فاشتدت سياط الإعلام عليه انتقاما من الشعب، وقصدته عناصر تنظيم القاعدة أفرادا ومعسكرات، بتزامن أفصحته عنه المحلات الأخيرة التي تعرض لها.. وحتما ستندحر تلك الفلول وستسرح تلك الأصوات وتستدين بعون الله.

إن سيل الاتهامات الموجه للحرس الجمهوري والقوات الخاصة ظلما وزورا وإهالة تراب العداوة والبغضاء على من تنسبها بقابلها صموده وبسالته وعدم مساموته على المبادئ والقيم والمثل العليا، ورفضه القاطع المتأجرة بدما، سبتمبر وأكتوبر ومايو العظيم. وقتلوا منه ما قتلوا، ولا يزال ما يربو على 79 ضابطا وفردا جيبس تلك الزنازين الكهنوتية للمليشيات المسلحة. رغم التوجيهات الصريحة للجنة العسكرية القضائية بإطلاق الأسرى عبر مكاتبات رسمية وهنا يضع التاريخ متاعه. ويقول الكتاب محتوى العبارة: لن نطلق سراغ المحتجزين إلا مقابل تجديد عناصر المليشيات المسلحة في مخالفة صارخة للقوانين والأحكام العسكرية، ومساومة رخيصة تنم عن حقارة ومقاصد العناصر المنسقة وأصنامها.

واليوم يطالعنا الإعلام الزائف المتسول والباحث عن غذائه في مستنقعات الكذب والذي بات برقص على إيقاعات البعوض المنشق ومليشياته المتطفلة بأن (70) شخصا من أبناء محافظة ريمة الأبية محتجزون لدى قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة. ويقول لذلك البعوض خسنت وخسنت أسياك، إن قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة وحدة نظامية وليست عصابة قراصنة تخطف المواطنين وتقطع على طريق، وتفجر أنبوب النفط والغاز، وتعطل الكهرباء وتعمل على تعطيل الأعمال التجارية، وإذا كنتم لا تعون أدوارنا فاسألوا التاريخ وأكاديمكم مردودة عليكم.

«قل كل يعمل على شاكلته فربكم أعلم بمن هو أهدى سبيلا» صدق الله العظيم.

مساعد قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة لشؤون التوجيه المعنوي والسياسي